مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٢١

الثلاثاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرنكوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غيموليبيكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد وو هاي تاو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1618563 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد ولد شيخ أحمد، الذي يشارك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مدينة الكويت.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد شيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. وأشعر بالامتنان الصادق على الدعم المستمر المقدم منكم ومن أعضاء مجلس الأمن.

(تكلم بالعربية)

سيدي الرئيس، أشكركم على هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن حول تطور محادثات السلام اليمنية ومسار السلام في اليمن. وأقدم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم من الكويت، بعد شهرين على انطلاق محادثات السلام والتي تميزت أجواءها بالإيجابية حينا والحذر أحيانا. كما شهدت تطورات في العديد من الأحيان وركودا في أحيان أخرى.

لقد لاحظنا في الفترة الماضية إجماع الطرفين على ضرورة التوصل إلى حل سلمي ينهي النزاع في اليمن. وقد اجتمعت الأطراف وجهاً لوجه في جلسات عديدة وأجمعت على وجود أرضية مشتركة صلبة يمكن البناء عليها. كما تم إطلاق سراح مجموعات كبيرة من الأسرى والمعتقلين والأطفال، وفسح وقف الأعمال العدائية المجال للمنظمات الإنسانية لإيصال المساعدات إلى مناطق لم تكن تصل إليها من قبل.

وتطرق المشاركون إلى أكثر المواضيع دقة وحساسية في جلسات مصارحة لم يجروها من قبل وتخلل جداول الأعمال مقترحات مطولة عن المرحلة السياسية المقبلة، كالانسحابات العسكرية والترتيبات الأمنية وتسليم السلاح بالإضافة إلى مواضيع سياسية شائكة وسبل تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين.

وبعد محادثات مكثفة مع الطرفين استمعت خلالها بتمعن لوجهات نظر المشاركين ومخاوفهم، تقدمت بمقترح لخارطة طريق تتضمن تصورا عمليا لإنهاء النزاع وعودة اليمن إلى مسار سياسي سلمي. يتضمن هذا التصور إجراء الترتيبات الأمنية التي ينص عليها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إعادة تأمين الخدمات الأساسية وإنعاش الاقتصاد اليمني.

كما تتولى حكومة الوحدة الوطنية، بموجب هذه الخارطة، مسؤولية الإعداد لحوار سياسي يحدد الخطوات الموالية الضرورية للتوصل إلى حل سياسي شامل ومنها قانون الانتخابات وتحديد مهام المؤسسات التي ستدير المرحلة الانتقالية وإنهاء مسودة الدستور. ومن الضروري أن يضمن هذا الحوار السياسي مشاركة النساء والشباب وكذلك جنوب اليمن الفعالة في مستقبل البلاد. وأشير هنا إلى أن خارطة الطريق تنص على ضرورة إنشاء آليات مراقبة وطنية ودولية لمتابعة ودعم تطبيق ما تتوصل إليه الأطراف من اتفاقات.

لقد تعاملت الأطراف بشكل إيجابي مع المقترح وإن كانت لم تتوصل بعد إلى تفاهم حول كيفية توقيت وتسلسل المراحل: متى يأتي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وماذا لو نفذ بند و لم ينفذ الآخر؟ هذه تساؤلات ومخاوف لا بد من التطرق لها بحكمة وترو حتى يأتي الحل شاملا وكاملاً ومبنيا على أسس صلبة و ثابتة. وأنا أعول على دعم الدول الأعضاء في المنطقة وفي هذا المجلس الكريم لتحفيز الأطراف على تخطي الفوارق والعمل على تقوية الأرضية المشتركة وإبراز حسن النية. إن اليمن حاليا على طريق السلام ولكن كل خطوة ناقصة وكل يوم يمر من دون الوصول إلى اتفاق يزيد من معاناة اليمنيين.

لا يزال وقف الأعمال القتالية الذي بدأ العمل به في ١٠ أبريل/نيسان ساريا في عدة مناطق في اليمن ولا يزال دور لجنة التهدئة والتواصل ولجان التهدئة المحلية جوهريا في تهدئة وردع الخروقات الحاصلة. إلا أن هذه اللجان لم تتمكن من إيقاف خروقات خطيرة كان أبرزها قصف سوق شعبي في تعز في ٤حزيران/يونيه مما أدى إلى مقتل ١٨ مدنيا وسقوط عشرات الجرحى. هذا، بالإضافة إلى خروقات لا يمكن تجاهلها في مأرب والجوف وتعز والمنطقة الحدودية مع المملكة العربية السعودية. وإنني لأطلب منكم الضغط على الأطراف لاحترام التزاماتها بوقف الأعمال القتالية واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المواطنين.

ويقوم فريق عملي بدعم من المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وتركيا وهولندا بمجموعة مبادرات تساعد على دعم وتحفيز أعضاء اللجان بهدف تثبيت وتهدئة الوضع الأمني ومن بينها ورش عمل لبناء قدرات أعضاء لجان التهدئة المحلية في عدة محافظات. ونعمل حاليا على توسيع هذه الدورات في الأسابيع المقبلة لتشمل جميع أعضاء لجان التهدئة المحلية في مختلف المناطق.

وقد عاد معالي رئيس الوزراء أحمد بن داغر مع أعضاء حكومته إلى عدن في ٤ حزيران/يونيه لاستكمال تقديم الخدمات الأساسية وتأمين الاستقرار ونحن ندعم جهوده في هذا المجال. كما نحيي العمل المتواصل الذي يجري لمكافحة الإرهاب في الجنوب والذي يؤدي إلى تحسن نسبي للأمن في المنطقة.

بالرغم من كل الأمل الذي تحمله مشاورات السلام المنعقدة في الكويت، لاحظنا تراجعا كبيرا في الأوضاع المعيشية في اليمن يرجع أساسا إلى تدهور الخدمات الأساسية. إن ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الكهرباء في عدن والحديدة وأماكن أخرى زادت من حدة الأزمة الصحية وأدت إلى حالات وفاة كان من الممكن تفاديها. وفي هذا الصدد، كان لدولة الإمارات العربية المتحدة تدخل سريع تُشكر عليه لتأمين مصادر الطاقة في عدن.

كذلك عرف الاقتصاد اليمني تراجعا خطيرا في الأشهر الأخيرة. فمنذ بداية عام ٢٠١٦ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على ٣٠٪. ولمواجهة هذا التطور الخطير، ما زال البنك المركزي اليمني يؤمن استيراد بعض المواد الأساسية كالقمح والأرز والأدوية غير أن ذلك سيكون صعبا في الأشهر القليلة القادمة مما سيكون له اثر سلبي على الوضع المعيشي للفئات المستضعفة. وفي هذا الإطار، ينسق فريق عملي مع الحكومة اليمنية والبنك المركزي والدول الأعضاء لإيجاد حلول عملية سريعة تحد من تدهور الاقتصاد. لقد اجتمعت مؤخرا مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي اللذين يؤديان دورا بناءا وتباحثنا في آليات قد تحد من تدهور الاقتصاد وتردي الوضع الإنساني. فالحالة الإنسانية في اليمن صعبة جدا، وتقارير المنظمات والجمعيات تحذر من كارثة إنسانية إذا لم يتم تدارك الوضع.

وفيما يتعلق بالشأن الإنساني، فإننا نرحب بإجراءات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين التي جرت منذ بداية شهر رمضان المبارك بناءً على توصيات لجنة الأسرى والمعتقلين التي تم إنشاؤها ضمن مشاورات الكويت التي تعمل على وضع بيانات بأسماء المعتقلين لضمان تبادلهم. وقد رحبت بإفراج حكومة اليمن عن ٥٤ طفلا بالتنسيق مع التحالف واللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسيف، كما قام أنصار الله بالإفراج عن أكثر من ٤٠٠ من الأسرى والمحتجزين خلال الأسابيع الماضية. وأؤكد هنا على مسؤولية الأطراف بالإفراج غير المشروط عن كافة الأطفال المعتقلين وكذلك الفئات المستضعفة ومن يعانون ظروفا خاصة كالجرحى والمرضى فضلاً عن الأشخاص الذين أشار اليهم قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). لكن عمليات الإفراج التي جرت تزامنت معها، للأسف، عمليات اعتقال مدنيين وصحفيين ونشطاء في المجتمع المدني، وهي أعمال تهدف إلى التخويف والترهيب مما يمثل خروقات واضحة لاتفاقيات حقوق الإنسان التي أحث الأطراف على احترامها.

وباختصار، فإن المشهد العام يظل إيجابيا وإن تخللته صور قاتمة كما أن المشاورات تتقدم بثبات وإن بخطوات حذرة وبطيئة. ونحن نعول على التزام الأطراف ونطلب منها تسريع الوتيرة وتجاوز التحديات للتوصل إلى حل سلمي شامل في أقرب وقت ممكن.

إن دعم مجلس الأمن له دور جوهري في تقدم المشاورات. لقد تسلمت الأطراف رسالة محددة وموحدة من المجتمع الدولي تحثهم على ضرورة التوصل إلى حل في الكويت. نحن نقدر هذا الدعم الاستثنائي لجهود الأمم المتحدة كما نقدر جهود الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. ولا بد من توجيه خالص الشكر وأصدقه لأمير دولة الكويت، صاحب السمو صباح الأحمد الجابر الصباح، على الاستضافة الكريمة والجهود الجبارة التي تبذلها دولة الكويت، حكومة وشعبا، لعقد هذه المشاورات وعلى كل التسهيلات التي قدمت وتقدم وهذا ليس بغريب أو جديد على هذه الدولة التي تتبنى دوما المبادرات التي تخدم السلام والإنسان.

يتابع اليمنيون المستجدات ومشاورات السلام في الكويت بأمل كبير وصبر قارب على النفاذ. لقد طالت معاناة الشعب اليمني ولا بد أن يدفع هذا الدعم الدولي غير المسبوق الفرقاء اليمنيين إلى تخطي العقبات والمخاوف والتوصل إلى اتفاق سياسي شامل. لقد برهن وفد الحكومة اليمنية ووفد المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله في الأسابيع الماضية على كثير من الصبر وعلى حرص حقيقي لإحلال السلام وحكمة سياسية في مشاورات لم تتورع عن طرح مسائل شائكة ومعقدة. ولا بد أن ندرك أن أي اتفاق يتوصل إليه المشاركون لن يشكل إلا خطوة متواضعة في مسار السلام وسوف يشكل تطبيقه التحدي الأكبر والأبرز. فعلى اليمنيين تحكيم ضميرهم الوطني والسياسي لضمان التطبيق بما يخدم المصلحة الوطنية.

سوف أسلّم الأطراف اليمنية في الأيام القليلة المقبلة تصوراً مكتوبا للمرحلة المقبلة. إن اتفاق السلام الذي نسعى إلى التوصل إليه سيعيد الأمن إلى اليمن ويشكل بارقة أمل للشرق الأوسط الذي يعيش تجاذبات سياسية إقليمية ودولية. الكرة الآن في ملعب الأطراف المشاركة وعليها تحمل مسؤوليتها وإيجاد حل سياسي للمخاوف العالقة والتي تتمحور بمعظمها حول تزمين المرحلة وتسلسلها. المطلوب هو تغليب المصلحة الوطنية والتحلي بالشجاعة السياسية وتقديم التنازلات من جميع الأطراف بهدف التوصل إلى اتفاق شامل وكامل يحفظ أمن البلاد والعباد ويعيد اليمن إلى الأمن واليُمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ولد الشيخ أحمد على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): السيد الرئيس، أودّ في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترأسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتوجه من خلالكم بالشكر والتقدير للرئيس السابق لمجلس الأمن، سعادة السفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، لإدارته الفعالة والكفؤة لأعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل في هذه المناسبة لمعالي السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده المتواصلة في الشأن اليمني، والذي نتطلّع لزيارته للكويت خلال الأيام القادمة لدفع المشاورات نحو غايتها المنشودة لتحقيق السلام الدائم في اليمن. وبهذه المناسبة، تتقدم الحكومة اليمنية بجزيل الشكر والتقدير لدولة الكويت، أميراً وحكومة وشعباً على الجهود العظيمة التي يبذلونها من أجل صنع السلام في اليمن، وهو الجهد الذي سيبقى محفوراً في ذاكرة الأجيال اليمنية.

منذ إعلان المبعوث الخاص للأمين العام لموعد عقد مشاورات الكويت في الـ ١٨ من شهر نيسان/أبريل الفائت، وعلى الرغم من الملابسات التي رافقت بدء المشاورات، انخرطت الحكومة اليمنية وبشكل فعال مع جهود مبعوث الأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وعملت منذ اليوم الأول على البحث الجاد في كل الملفات التي عرضها المبعوث الخاص ضمن محاور أجندة الكويت التي انطلقت من المرجعيات الثابتة للأمم المتحدة في الأزمة اليمنية، ألا وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة بالشأن اليمني وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

لقد ذهبنا إلى الكويت متسلحين بإيماننا العميق بشعبنا اليمني العظيم ومسؤوليتنا القانونية والدستورية والأخلاقية تجاه معاناة شعبنا ولوضع حد لمأساة استمرت لعام ونصف مثّلها الانقلاب على السلطة الشرعية وتدمير مقدرات الوطن والعبث بموارده وإعادته سنوات موغلة في الدمار والتخلف والقهر.

وخلال الستين يوماً الماضية عمل الوفد الحكومي بانفتاح كامل على كافة الأفكار التي عرضها المبعوث الخاص حول القضايا المتصلة بالانسحاب وتسليم السلاح وإطلاق سراح المعتقلين واستعادة مؤسسات الدولة وصولاً إلى استئناف العملية السياسية وفق مرجعيات الإطار العام المتفق عليه والنقاط الخمس لمشاورات الكويت.

لقد واجهت المشاورات تحديات جسيمة وتمرداً على المرجعيات التفاوضية الثابتة، وهي في عمقها تتصل بحقيقة عدم جدية الطرف الانقلابي للقبول بمبدأ العودة عن الانقلاب والتراجع عن الإجراءات أحادية الجانب التي قام بها ويقوم بها حتى الساعة.

ومن هنا، فإن أي دولة ذات سيادة لا يمكن أن تقبل بسيطرة مليشيات متمردة على مقدراتها وتنتهك سيادتها. فإما استعادة الدولة كاملة السيادة وحكم القانون والمواطنة المتساوية،وإما القبول بالفوضى وحكم العصابات وانتشار فوضى الإرهاب.

إن ما عرضناه ونعرضه في الكويت هو السلام القابل للاستدامة وليس حلولاً ترقيعية تعيد إنتاج أزمة اليمن وتعيد إنتاج المخاطر التي تتهدد وجوده وأمن واستقرار منطقة الخليج والجزيرة العربية. إن خارطة الحل في اليمن ينبغي أن تشمل العناصر التالية.

الانسحاب وتسليم السلاح الثقيل والمتوسط للدولة في جميع محافظات الجمهورية؛ خروج مليشيات الحوثي التي تم إلحاقها بكافة المؤسسات الأمنية والعسكرية؛ إلغاء الإعلان الدستوري وكل الإجراءات التي ترتبت على ما يسمى باللجنة الثورية؛ عودة مؤسسات الدولة والحكومة إلى العاصمة

لممارسة عملها وتصحيح كافة الاختلالات في الجهاز الإداري للدولة الناتجة عن الانقلاب.

وهذه الخطوات تشكل مقدمة ضرورية لتوسيع الحكومة واستئناف العملية السياسية التي أجهضت عقب الانقلاب الحوثي، واستكمال مهام المرحلة الانتقالية، وإجراء الانتخابات وصولاً لقيام الدولة الاتحادية وقيام يمن جديد لطالما حلمنا وتطلعنا إليه نحن أبناء اليمن.

إن السلام الذي نتطلع له يعني نهاية الحرب المدمرة التي استهدفت شعبنا ومقدراته، وليس إعادة إنتاج السلطة القائمة بالانقلاب. ومنذ اللحظات الأولى في مشاورات الكويت دعينا لوقف كامل للأعمال القتالية في كل المحافظات، واجتهدنا منذ ١٠ نيسان/أبريل الماضي في تطوير عمل لجنة التهدئة والتنسيق، إلا أن الطرف الانقلابي استمر في حربة الظالمة ضد شعبنا، وأنا أتحدث إليكم الآن تقوم مليشيات الحوثي وصالح بالتصعيد العسكري في كل الجبهات، في الجوف والضالع ومريس والقبيطة، وتستهدف في منطقة القبيطة الاستيلاء على جبل جالس الاستراتيجي حيث توجد فيه محطات الاتصالات للمحافظات الجنوبية، ويتوقع قطع الاتصالات عن المحافظات الجنوبية قريباً نتيجة لهذا الاعتداء الشامل في كل الجبهات. وتستمر هذه الميليشيات أيضاً في حربها ضد محافظة تعز الباسلة

لقد رفعت إلى الأمين العام في ٣ حزيران/يونيه الجاري مناشدة عاجلة من الحكومة اليمنية لتدخله ضد المجزرة التي ارتكبتها ميليشيات الحوثي وصالح ضد المدنيين في سوق عامة في تعز، وراح ضحيتها ٦٠ شخصا من المدنيين الأبرياء معظمهم من النساء والأطفال. ولا يسعني هنا إلا الإشادة بتقرير مفوضية حقوق الانسان التي سمت الحوثيين وحملتهم مسؤولية دم الأبرياء في مجزرة تعز. إن مجرمي الحرب وقتلة الأطفال والنساء والشيوخ في تعز ستلاحقهم العدالة الوطنية والدولية أمثال العميد عبدالله ضبعان، المشرف العسكري من قبل الانقلابيين على تعز، والعميد حمود دهمش قائد اللواء ٢٢ حرس جمهوري، والعميد زكريا المطاع من قيادات الحرس الجمهوري، والعميد حمود الحارثي قائد الأمن المركزي، وعبد الولي الجابري أحد قيادات الميليشيات الحوثية، وهم من يقتلون الأطفال في تعز، ويجب أن يتحمل المجلس مسؤوليته.

عملت القوى الانقلابية منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء على التدمير الممنهج للاقتصاد الوطني، وذلك عبر استنزاف ما يقارب ٥ بلايين دولار أمريكي من احتياطي العملة النقدية الأجنبية في البنك المركزي، وذلك لدعم عملياتها الحربية المجرمة ضد أبناء شعبنا. وكان الانقلابيون قد عملوا على تعويم أسعار المشتقات النفطية وذلك من أجل الإثراء من السوق السوداء، ولدينا أدلة دامغة على أن الميليشيا تقوم باستقطاع إتاوات ومبالغ مالية غير قانونية على كل شحنات النفط، تحت مسمى المجهو د الحربي.

وفيما يخص مكافحة الإرهاب، قامت مليشيات الحوثي وصالح خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بالإفراج عن ٥٢ عنصراً من عناصر القاعدة من سجون الأمن القومي، وقامت مؤخرا بالإفراج عن العدد المتبقى، وهذه العناصر كما تعرفون صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية، وهو ما يؤكد على العلاقة بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ومليشيا الحوثي وصالح، وخصوصاً عندما كان تنظيم القاعدة يسيطر على ميناء المكلا ويقوم بتهريب النفط والسلاح إلى الميليشيا، مقابل المال.

لقد قامت الحكومة اليمنية خلال الفترة الماضية بالتنسيق مع قوات التحالف وشركاء اليمن في مكافحة الإرهاب في المجتمع الدولي، بتوجيه ضربات قاتلة لتنظيم القاعدة واستطاعت اجتثاثه من المكلا ومن بقية المواقع التي انتشر فيها في المحافظات الجنوبية من اليمن، وستواصل الحكومة اليمنية

مطاردهما لفلول الإرهاب القاعدي والداعشي، وتقديم الأدلة القانونية على الروابط المشتركة بين الإرهاب والانقلابيين.

أود أن أختم كلمتي هذه بالإشارة إلى المعاناة التي يعانيها العديد من الناشطين والصحفيين والسياسيين الذين اعتقلتهم الميليشيا الانقلابية في العديد من المناطق الواقعة تحت سيطرهما، والتي أشار إليها السيد ولد الشيخ في مداخلته للتو، نتيجة لعدم تقبل تلك الميليشيات لحرية الكلمة، فالسجون والمعتقلات لا تزال تعج بالمئات، كما أن العديد منهم تعرض للتعذيب النفسي والجسدي، ولا تزال الكثير من الأسر لا تعرف عن أبنائها شيئاً ولا عن مكان احتجازهم ولا عن حالتهم الصحية، وهو ما يعد انتهاكا صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وكبادرة حسن نية، قامت الحكومة بالإفراج عن عدد من الأسرى الذين كانوا لديها، إكراماً لشهر رمضان واستجابة للدعوة الكريمة للمبعوث الخاص، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، ونحن نتطلع الى دور أكبر لمجلسكم المؤقر للضغط على الانقلابيين للإفراج عن وزير الدفاع اللواء محمود الصبيحي وبقية المشمولين في الفقرة (و) من المادة الأولى من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والإفراج عن جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، وذلك حتى يعودوا إلى أسرهم وأهلهم وذويهم.

وفي الختام، نجدد تأكيد الحكومة اليمنية على المضي قدماً وبشكل بناء نحو تحقيق وإرساء أسس السلام القابل للاستدامة من خلال مشاورات الكويت التي يقودها المبعوث الخاص، والذي سيحقق لأبناء شعبنا الاستقرار والرفاه. ولا يسعني هنا إلا أن أجدد شكرنا في الحكومة اليمنية للجهود المخلصة التي يبذلها السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد وفريقه، كما لا يفوتني تقديم الشكر لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، على مواقفها التاريخية إلى جانب إخوهم في اليمن، والشكر موصول لبقية الدول الراعية لعملية السلام في بلدي، اليمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) : أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.